

بسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية مصر العربية

مجلس الدولة

رئيس الجمعية العمومية لتسمي الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	٧٢٢
بتاريخ:	٢٠١٨/٥/١٥

٤٤٩٢/٢/٣٢

ملف رقم:

السيد الدكتور/ رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحي

تحية طيبة، وبعد،

فقد اطعنا على كتابكم الوارد إلينا برقم (٩٠) بتاريخ ٢٠١٦/١/٣٠ بشأن إلزام محافظة الجيزة (مديرية التربية والتعليم) أداء مبلغ مقداره (٦٢٨٦) ستة آلاف ومائتان وستة وثمانون جنيهاً إلى الهيئة العامة للتأمين الصحي قيمة باقي المستحق للهيئة من اشتراكات التأمين الصحي المتأخرة عن طلاب المدارس بالإدارة التعليمية بالوحدات بمحافظة الجيزة المستحقة عن الأعوام الدراسية من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٩، بالإضافة إلى الفوائد القانونية من تاريخ الاستحقاق وحتى تمام السداد، مع إلزامها بالمصروفات.

وحاصل الوقائع - حسبما يبين من الأوراق - أن الإدارة التعليمية بالوحدات بمديرية التربية والتعليم بمحافظة الجيزة لم تسدد كامل اشتراكات التأمين الصحي المستحقة على الطلاب عن الأعوام الدراسية من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٩، فأقامت الهيئة العامة للتأمين الصحي الدعوى رقم (٦٢١٩) لسنة ٢٠٠٩م ضد وزير التربية والتعليم ومدير الإدارة التعليمية بالوحدات ومحافظ ٦ أكتوبر (في ذلك الوقت) أمام محكمة القضاء الإداري - الدائرة الأولى - التي حكمت بعدم الاختصاص على سند من أن طرفي النزاع جهتان إداريتان، وعليه انعقد الاختصاص بنظره للجمعية العمومية لتسمي الفتوى والتشريع، لذا طلبتم عرض النزاع المائل على الجمعية العمومية.

ونفيد أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لتسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ٩ من مايو عام ٢٠١٨م، الموافق ٢٣ من شعبان عام ١٤٣٩هـ؛ فتبين لها أن المادة (١) من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية تنص على أن: "على الدائن إثبات الالتزام وعلى المدين إثبات التخلص منه". وأن المادة الأولى من القانون رقم (٩٩) لسنة ١٩٩٢ بشأن نظام التأمين الصحي على الطلاب تنص على أن:



"ينشأ نظام للتأمين الصحي على الطلاب وفقاً لأحكام هذا القانون، ويشمل على الأخص الفئات التالية:
 ١- أطفال رياض الأطفال. ٢- طلاب مراحل التعليم الأساسي. ٣- طلاب مراحل التعليم الثانوي العام والفتى.
 ٤- طلاب المدارس الفنية نظام الخمس السنوات. ٥- طلاب المدارس الثانوية التجريبية التحضيرية للمعلمين.
 ٦- طلاب المدارس الخاصة من مختلف المراحل والنوعيات..."، وأن المادة الثانية منه تنص على أن:
 "تسرى أحكام هذا القانون تدريجياً بما لا يجاوز خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون، على الفئات والجهات التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير الصحة، ويكون النظام إلزامياً على جميع الطلاب"، وأن المادة الثالثة منه - قبل تعديلها بالقانون رقم (٣) لسنة ٢٠١٧ - تنص على أن: "يمول نظام التأمين الصحي على الطلاب على النحو الآتي: (أ) الاشتراكات السنوية التي يتحملها الطالب في كل مرحلة من المراحل والتي تسد عن كل عام دراسي وفقاً للتنظيم وفي المواعيد التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير الصحة بالاتفاق مع الوزير المختص وذلك بواقع:- أربعة جنيهاً عن كل طفل من رياض الأطفال وكل طالب من طلاب التعليم الأساسي والثانوي بأنواعه والمدارس الفنية نظام الخمس السنوات والمدارس الثانوية التجريبية التحضيرية للمعلمين والمدارس الخاصة المعانة والمعاهد الأزهرية..."، وأن المادة الخامسة منه تنص على أنه: "مع مراعاة أحكام المادة الثانية من هذا القانون ينتفع الطالب بخدمات هذا النظام بشرط أن يكون من بين المقيدين في أحد الصفوف الدراسية بالجهة التعليمية ومسداً للاشتراك المحدد في هذا القانون، وحاملاً البطاقة الدالة على ذلك، والتي يصدر بتحديد بياناتها وطريقة إصدارها وتداولها قرار من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير التعليم، أو الوزير المختص بشئون الأزهر".

كما تبين لها أنه تنفيذاً للقانون رقم (٩٩) لسنة ١٩٩٢ المشار إليه أصدر وزير الصحة القرار رقم (٣٢٠) لسنة ١٩٩٢ بشأن سريان نظام التأمين الصحي على الطلاب متضمناً في المادة (١) منه النص على أن:
 "يسرى نظام التأمين الصحي على الطلاب المنصوص عليه بالقانون رقم (٩٩) لسنة ١٩٩٢... وذلك بالمحافظات والمدن الموضحة بعد (كمرحلة أولى):... محافظة الجيزة (مدينتي الجيزة - الحوامدية)..."، ثم أصدر القرار رقم (١٥) لسنة ١٩٩٣ بشأن تحصيل اشتراكات التأمين الصحي من طلاب المدارس متضمناً في المادة (١) منه النص على أن: "تقوم إدارة المدرسة بتحصيل الاشتراكات السنوية التي يتحملها الطلاب الذين يصدر قرار من وزير الصحة بتطبيق نظام التأمين الصحي عليهم، عن كل عام دراسي، وفق أحكام القانون رقم (٩٩) لسنة ١٩٩٢، وتوريدها في المواعيد المبينة بالمادة الثالثة وذلك بواقع أربعة جنيهاً عن كل طفل من رياض الأطفال، وكل طالب من طلاب التعليم الأساسي والمدارس الفنية نظام الخمس السنوات والمدارس الثانوية التجريبية للمعلمين والمدارس الخاصة المعانة والمعاهد الأزهرية..."، ونص في المادة (٢) منه على أن: "تحتسب الاشتراكات المشار إليها - لأول مرة - بنسبة المدة إذا كان تاريخ بداية تطبيق نظام التأمين الصحي



المحدد بقرار وزير الصحة لاحقاً لتاريخ بداية العام الدراسي، ويعتبر - حكماً - أول أكتوبر هو بداية العام الدراسي في احتساب المدة التي يتم السداد عنها"، ونص في المادة (٣) منه على أن: "يتم تحصيل اشتراكات التأمين الصحي على الطلاب في المواعيد المحددة لتحصيل الرسوم الدراسية، وفي موعد أقصاه شهر من التاريخ المحدد لبدء التطبيق بالنسبة لما ورد بالمادة الثانية من هذا القرار، على أن يتم توريد المبالغ المحصلة إلى إدارة فرع الهيئة العامة للتأمين الصحي في موعد أقصاه خمسة عشر يوماً من تاريخ انتهاء المهلة المحددة للتحصيل". ثم أصدر وزير الصحة القرار رقم (١٦) لسنة ١٩٩٣ بشأن تحديد بيانات وطريقة إصدار وتداول بطاقة الانتفاع بالتأمين الصحي لطلاب المدارس متضمناً في المادة (٢) منه النص على أن: "تكون إجراءات إصدار البطاقة على النحو التالي: ... (٣) تعد إدارة المدرسة كشوفاً بأسماء الطلبة المقيدين بكل صف دراسي بها موضعاً بتلك الكشوف موقف كل طالب من سداد الاشتراك المنصوص عليه قانوناً... وتعتمد هذه الكشوف من مدير المدرسة وتختم بخاتمها. (٤) تقوم إدارة المدرسة بتسليم الكشوف المعتمدة والبطاقات إلى إدارة فرع التأمين الصحي المختص للمراجعة واستيفاء باقى البيانات واعتمادها وإعادتها إلى المدرسة خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ التسليم...". كما أصدر وزير الصحة، تنفيذاً للقانون ذاته، القرار رقم (١٢٩) لسنة ١٩٩٣ بشأن سريان نظام التأمين الصحي على الطلاب (المرحلة الثانية) الذي نص في المادة (١/أولاً) منه على: استكمال التطبيق على الوحدات المحلية بكافة المراكز والمدن والقرى الواقعة في دائرة نطاق محافظات: الجيزة...، وذلك اعتباراً من الحادى عشر من أغسطس ١٩٩٣. ثم أصدر وزير الصحة القرار رقم (٣٠٢) لسنة ١٩٩٤ بشأن سريان نظام التأمين الصحي على الطلاب (المرحلة الثالثة) الذي نص في المادة (١/أولاً) منه على: استكمال التطبيق على الوحدات المحلية بكافة المراكز والمدن والقرى الواقعة في دائرة نطاق محافظات: الجيزة (الوحدات البحرية)...، وذلك اعتباراً من أول أكتوبر ١٩٩٤.

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم - وحسبما استقر عليه إفتاؤها - أن المشرع استنّ نظاماً للتأمين الصحي على الطلاب في مختلف المراحل الدراسية على اختلاف أشكالها بموجب القانون رقم (٩٩) لسنة ١٩٩٢ المشار إليه، وذلك بهدف توفير الرعاية الطبية اللازمة لجميع الطلاب بالمراحل الدراسية المختلفة، وحدد أبواب تمويل هذا النظام، ومنها الاشتراكات السنوية التي يتحملها الطالب في كل مرحلة من المراحل والتي تسدد كل عام دراسي، وجعل هذا النظام إلزامياً على جميع الطلاب المقيدين بالجهات التي يصدر بتطبيق هذا النظام عليها قرار من وزير الصحة، وذلك لضمان فعاليته وتحقيق أهدافه في توفير الرعاية الطبية للطلاب، وتلتزم الإدارات المدرسية بتحصيل اشتراكات الطلاب، وهذا الالتزام هو التزام بتحقيق نتيجة بهدف ضمان تحقيق حصيلة هذا الباب من أبواب تمويل نظام التأمين الصحي للطلاب، فلا ينفك عن الجهات التعليمية التزامها بتحصيل الاشتراك ما دام الطالب مقيداً بها في العام الدراسي المحصل عنه، ومن ثم فإن هذه الجهات



تلتزم بأداء كامل قيمة الاشتراكات عن الطلاب المقيدین بها في كل عام دراسي، على أن تقوم هذه الجهات بتحميل الطالب بقيمة الاشتراك من خلال الإجراءات الإدارية، باعتباره تابعًا لها في مجال تعليمه، وأن القول بأن التزام الجهات الخاضعة بالتحصيل هو التزام يبذل عناية ينفك عنها بعدم قيام الطالب طوعًا واختيارًا بسداد الاشتراكات اكتفاءً بجرمان من لم يسدد الاشتراكات من الانتفاع بخدمات التأمين الصحي عند احتياجه إليها، من شأنه أن يؤدي إلى جعل النظام اختياريًا خلًا لما عناه المشرع من كونه إلزاميًا، فضلًا عن أنه يؤدي إلى زعزعة موارد هذا الباب من أبواب التمويل بما يخل بتحقيق أهداف هذا النظام، كما أنه يخل بمفهوم التأمين التكافلي الذي يستهدف تعاون الجميع على تغطية المخاطر التي تحدث لبعضهم، وأن اشتراط سداد قيمة الاشتراك لتقديم الخدمة ما هو إلا وسيلة أراد بها المشرع ضمان التزام المنتفعين بأداء الاشتراكات.

كما استظهرت الجمعية العمومية مما تقدم، وعلى ما استقر عليه إفتاؤها، أن الأصل في إثبات الالتزام أنه يقع بصفة عامة على عاتق الدائن، وعلى المدين إثبات التخلص منه، وذلك تطبيقًا لأصل جوهري مؤداه أن مدعى الحق عليه إثبات وجوده لصالحه قبل من يبدى التزامه بمقتضاه، فإذا أثبت ذلك كان على المدعى عليه (المدين) أن يثبت تخلصه منه، إما بإثبات عدم تقرير الحق أصلًا، أو عدم ثبوته للمدعى (الدائن)، أو انقضائه، وذلك كله على الوجه المطابق للقانون. ومقتضى ذلك أن المدعى هو الذي يتحمل عبء إثبات ما يدعيه، فإذا أقام الدليل الكافي على ذلك كان على المدعى عليه أن يقيم الدليل النافي لادعائه.

وترتيبًا على ما تقدم، ولما كان نظام التأمين الصحي المقرر بالقانون رقم (٩٩) لسنة ١٩٩٢ يطبق على طلاب مدارس محافظة الجيزة بموجب قرارات وزير الصحة أرقام (٣٢٠) لسنة ١٩٩٢، و(١٢٩) لسنة ١٩٩٣، و(٣٠٢) لسنة ١٩٩٤، ومن ثمَّ يتعين على مديرية التربية والتعليم بمحافظة الجيزة (إدارة الواحات التعليمية) سداد اشتراكات التأمين الصحي السنوية عن طلاب المدارس التابعة لها، وإذ ثبت أن إدارة الواحات التعليمية لم تسدد كامل قيمة الاشتراكات السنوية عن طلاب المدارس التابعين لها خلال الأعوام الدراسية من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٩ إلى الهيئة العامة للتأمين الصحي، وتبقى عليها مبلغ مقداره (٣٩٩٦) ثلاثة آلاف وتسعمائة وستة وتسعون جنيهاً عن العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ومبلغ مقداره (١٣٢) مائة واثنان وثلاثون جنيهاً عن العام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ومبلغ مقداره (٢١٥٦) ألفان ومائة وستة وخمسون جنيهاً عن العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ولا توجد مديونية للعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، بقيمة إجمالية مقدارها (٦٢٨٤) ستة آلاف ومائتان وأربعة وثمانون جنيهاً؛ فمن ثم يتعين إلزام مديرية التربية والتعليم بمحافظة الجيزة (إدارة الواحات التعليمية) بسداد هذا المبلغ إلى الهيئة العامة للتأمين الصحي.



ولا ينال مما تقدم، ما ذكرته محافظة الجيزة من أن المبالغ التي لم تسدد تخص الطلاب غير المسددين لهذه الاشتراكات، وأن هؤلاء الطلاب لم يتم تحصيل أى رسوم دراسية منهم عن الأعوام الدراسية المذكورة، إذ إن الجمعية العمومية قد استقر إفتاؤها على أنه لا ارتباط بين سداد الرسوم الدراسية وسداد رسوم الاشتراكات عن التأمين الصحي؛ حيث يختلف الأساس القانوني لكل منهما.

وحيث إنه عن المطالبة بالفوائد القانونية، فإن إفتاء الجمعية العمومية جرى على أنه لا سبيل للمطالبة بالفوائد القانونية بين الجهات الإدارية باعتبار أنها جهات يضمها جميعًا الشخص المعنوي الواحد للدولة، وباعتبار وحدة الموازنة العامة للدولة، مما يتعين معه رفض هذا الطلب.

وحيث إنه عن المطالبة بالمصروفات الإدارية، فإن المستقر عليه أيضًا في إفتاء الجمعية العمومية أنه لا محل للمطالبة بهذه المصروفات بين الجهات الإدارية إلا إذا تعلق الأمر بتقديم أعمال، أو خدمات فعلية، وإزاء عدم إثبات الهيئة العامة للتأمين الصحي ادعاءها بوجود مثل هذه الأعمال أو الخدمات، فإنه يتعين رفض هذا الطلب.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى إلزام مديرية التربية والتعليم بمحافظة الجيزة (إدارة الواحات التعليمية) أداء مبلغ مقداره (٦٢٨٤) ستة آلاف ومائتان وأربعة وثمانون جنيهاً إلى الهيئة العامة للتأمين الصحي، ورفض ما عدا ذلك من طلبات، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً في: ٢٠١٨ / ١ / ١٥

رئيس

الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

يحيى أحمد راغب دكروري

المستشار

يحيى أحمد راغب دكروري
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رئيس

المكتب الصحفي

مصطفى حسين السيد أبو حسين

المستشار

مصطفى حسين السيد أبو حسين
نائب رئيس مجلس الدولة

